

## اقتصاد

٢٢٠ مليار. س أرصدة العقاري

# ٨٧٩ تسوية لدى العقاري حتى نهاية النصف الأول

محمد راكان مصطفي

كشف المدير العام للمصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن عدد عمليات التسوية على القروض المتعثرة منذ بداية العام الحالي (٢٠١٦) حتى نهاية النصف الأول على جميع المراسيم والقوانين بلغت ٨٧٩ تسوية منها ٥٨٧ طلب تسوية على القانون ٢٦ للعام ٢٠١٥ القاضي بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة بقيمة إجمالية ٢٠ مليار ليرة سورية.

بلغ عدد القروض المدسدة بالكامل منها ٤٨٦٩ قرصاً بقيمة تجاوزت ١,٧٧ مليار ليرة سورية، ووصل عدد القرض التي تم تسديد حساب الديون أو الأقساط المتأخرة فيها إلى ٩٩٧٤ قرصاً بقيمة اجمالية لكتلة هذه القروض بمبلغ يزيد على ٥ مليارات ليرة سورية. على حين بلغ عدد الطلبات التي تمت تسويتها ١٥٠ طلباً، وعد الطلبات المعروضة على اللجنة للبت بها ١٤٨ طلباً وباقي الطلبات قيد الاستكمال ليصل إلى إجماليها للجنة لدراستها، كما بلغت دفعات حسن النية التي تم تسديدها من قبل المقترضين الذين أجروا عملية التسوية ٢٥٢ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن هذا العدد قابل للزيادة بشكل كبير مع ازدياد عدد طلبات التسوية التي يتم قبولها على اعتبار أن دفعات حسن النية تدفع في أثناء توقيع عقد التسوية. وبلغ العلي أن عدد المقترضين المنوعين من السفر ومصحة المصرف العقاري بلغ نحو ٧٥٦ مقترضاً، على حين بلغ عدد جلسات البيع بالمزاد العلني على ضمانات القروض المتعثرة نحو ٦٣٠٠ جلسة.

## ودائع وأرصدة وسيولة

وفي سياق آخر بين العلي أن أرصدة المصرف العقاري حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠١٦ وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م/ب، لعام ٢٠٠٩ بكل العملات ٣٥ بالمئة، على حين وصلت سيولة المصرف بالليرات السورية ٣٧ بالمئة وبلغت نسبة السيولة لدى المصرف بالعملة الأجنبية لنهاية الفترة نفسها ٢٢ بالمئة، مقارنة بنسبة السيولة لدى المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري بكل العملات والذي بلغ ٢٢ بالمئة، على حين وصلت سيولة المصرف بالليرات السورية ٣٣ بالمئة وبلغت نسبة السيولة لدى المصرف بالعملة الأجنبية لنهاية الفترة نفسها ٢٩ بالمئة.

وأوضح العلي أن رصيد الأموال الجاهزة لدى المصرف وصل إلى مبلغ يزيد على ٩٤,٦٣٥ مليار ليرة سورية موزعة كرصيد في الصندوق بمبلغ ٢,٦٥٠ مليارات ليرة سورية وحسابات المصرف لدى مصرف سورية المركزي ٧٥ مليار ليرة سورية، على حين أن حسابات المصرف لدى المصارف المحلية بلغت ١٢,٣٤٩ مليار ليرة سورية وحساباتنا لدى المصارف



## ٤٨٦٩ متعثراً سدّدوا قروضهم كاملة بقيمة ١,٧٧ مليار. س

٤٨٦٩ متعثراً سدّدوا قروضهم كاملة بقيمة ١,٧٧ مليار. س

٦٣٠٠ جلسة بيع بالمزاد العلني لضمانات القروض المتعثرة

الخارجية ٣,٥٥٤ مليارات ليرة سورية، مقارنة برصيد الأموال الجاهزة لدى المصرف والتي وصل إلى مبلغ يزيد على ٨٤,٣ مليار ليرة سورية موزعة كرصيد في الصندوق بمبلغ ٣,٦٢٦ مليارات ليرة سورية وحسابات المصرف لدى مصرف سورية المركزي ٦٧,٣٤٣ مليار ليرة سورية، على حين أن حسابات المصرف لدى المصارف المحلية بلغت ٩,٩٥٧ مليارات ليرة سورية وحساباتنا لدى المصارف الخارجية ٣,٤٢٠ مليارات ليرة سورية.

## قروض

وبين العلي أن المصرف منح منذ تاريخ البدء بمنح القروض التشغيلية وحتى تاريخه ٥ قروض تشغيلية بقيمة إجمالية ١٧,٨ مليون ليرة سورية. كما قام المصرف بمنح ٣٩ قرصاً سلعة معمرة من تاريخ البدء بمنح هذه القروض ولغاية تاريخه وبمبلغ إجمالي بلغ ٧,٣ ملايين ليرة سورية، مبيّناً أنه تم الاتفاق مع المؤسسة العامة للإستهلاكية مع بداية الشهر الحالي وأصبح بالإمكان الحصول للمتعاملين الراغبين في الحصول على قرض سلعة معمرة من طريقها وذلك عبر جميع مجموعات وصلات المؤسسة، وذلك إضافة إلى صالات المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات الإستهلاكية سندس المتفق معها سابقاً، موضحاً أن سقف القرض ٣٠٠ ألف لمدة ثلاث سنوات.

## ٧ مليارات قبضت عبر الصرافات

وأشار العلي إلى أن المصرف استطاع أداء العمل

## الحكومة تتعهد بتقديم الدعم لإقلاع

## المعامل الصناعية المتوقفة جزئياً أو كلياً

الوطن

بحث اجتماع الحكومة برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء مع اتحاد غرف الصناعة السورية أسس العديد من القضايا الملحة بالشفافية والتكامل والتشاركية بين الحكومة والصناعيين لدعم واستمرار التنمية الاقتصادية والصناعية في المرحلة القادمة إضافة إلى توطین الصناعات في مناطق إنتاجها، وتحقيق تكافؤ الفرص لكل الصناعيين والأهم تفعيل المدن الصناعية في حلب وحمص ودمشق وريفها، وتقديم كافة وسائل الدعم لإعادة إقلاع المعامل المتوقفة جزئياً أو كلياً. وخلال الاجتماع تم التطرق إلى الاتجاه المشترك للقطاعين العام والخاص لاستنهاض الواقع الصناعي، وتعزيز المشاركة باتخاذ القرار الاقتصادي، وفتح قنوات مباشرة للتواصل مع الصناعيين ورجال الأعمال ولاسيما من ساهموا في الدفاع عن سورية وبذلوا كافة الجهود لاستمرار معاملهم وشركاتهم في الإنتاج، لرشد السوق المحلية بالمنتجات اللازمة والمساهمة بصمود الاقتصاد الوطني، إضافة إلى إلغاء الانتقائية وتحقيق العدالة في منح فرص العمل وإجازات الاستيراد لكل الصناعيين، ومعالجة الكشكاش والتحديات التي تعترض عمل الصناعيين نتيجة تداعيات الأزمة بما يخص منح رخص الاستيراد ونقل المواد وتسويقها وتصديرها، وتذليل معوقات القطاع الصناعي باستنهاض الريز الإيجابية للصناعيين وتقديمها للحكومة للأخذ بها وتفعيلها.

كما ناقش موضوع كادر العامل المتوقفة وطرق تشغيلها، وإعادة توزيع الكوادر العاملة على المعامل والمؤسسات المتوقفة لإعادة إقلاعها، وتأمين الطاقة والمستلزمات النفطية للصناعيين، والتشاركية في الرقابة على المعامل بين القطاع العام والخاص، وتبادل الخبرات بين القطاعين، إضافة إلى تحديد الصناعات والمواد المستوردة سواء للاستهلاك المباشر أو كمواد مكملة، وتوزيع معالم التصنيع على المحافظات وفق منتجات كل محافظة لاستثمارها بالشكل الأمثل، وتقديم التسهيلات والدعم للصناعيين بتأمين الحماية لمشآتهم وتوفير البنى التحتية اللازمة ومستلزمات الطاقة وتقديم المخزّات مثل الإغفاء المبدئي من الرسوم للمعامل الجديدة، وحماية المنتج الوطني بشقيه الداخلي والخارجي، والعلاقة بين الصناعيين والمصارف العامة وخاصة لجنة القروض المتعثرة وفتح قنوات تمويل جديدة، وإعادة الثقة بين الصناعيين وفرق العمل الموكلول إليها إعادة تأهيل ومعالجة المناطق المتضررة بعد أن يحررها الجيش العربي السوري.

كما لفت الحضور إلى أهمية اللقاءات الدورية النوعية مع القطاعين الصناعيين والاقتصادي في القطاعين العام والخاص سواء في مجالات الصناعة أم التجارة أم الزراعة كونها المكونات الأهم في العملية التنموية، وضرورة مواكبة العمل الاقتصادي وتطويره لمواجهة انتصارات جيئنا البأسل ضد الإرهاب في كافة المناطق السورية، وحض كل محاولات أعداء سورية في تدمير البنى التحتية للاقتصاد السوري.

## مدير المطاحن: رداءة الخبز

## ليس من نوعية الطحين

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام لشركة المطاحن في وزارة التجارة الداخلية زياد بهل أن الشركة تؤمن يومياً ٣٤٠٠ طن من مادة الدقيق التوموني لجميع الأفران والمخابز في مختلف المحافظات وهو ما يكفي لكل احتياج المواطنين من مادة الخبز يومياً. مبيناً أن الشركة تعمل بكل طاقتها لتأمين المطلوب من كميات الدقيق التوموني وضمن أفضل المواصفات المتاحة. وحول تباين جودة الخبز من مخبز لآخر أو ضمن المخبز الواحد من يوم لآخر والذي ربطه عدد من أصحاب المخابز الحكومية أو الخاصة كانت قد التقت بهم «الوطن» بنوعية الطحين المسلمة للمخبز حيث أشار بعضهم إلى أن جودة مادة الطحين تختلف من مطحنة لأخرى وبالتالي جودة رغيف الخبز تكون تبعاً لكميات الطحين الواصلة للمخبز.

وبالعودة للمدير العام للمطاحن للسؤال عن سبب تباين مواصفات وجودة الطحين من مطحنة لأخرى.

أوضح أن جميع المطاحن تعمل ضمن الشروط والمواصفات المحددة ولا يمكن لأي مطحنة مخالفة المواصفات المحددة حيث تم تحديد نسبة الإنتاج حتى ١٥ في معظم الإنتاج لدى المطاحن حقق نسبة لو مقدمة ما بين ٨-٦ إضافة إلى أن نسبة الصبب لدى جميع المطاحن جيدة وضمن المسوح به وأن الفرق ما في عمل مطحنة وأخرى عادة ما يكون ضمن الحدود المقبولة والمسوح بها حيث قد يلعب قدم وحدانية المطحنة هائماً بسيطاً في جودة الإنتاج لكن كل ضمن المستويات المقبولة.

وهنا يشير المدير العام إلى أن مهارات العمل في المخابز لجهة عمليات التخصير والمخابز المناسية من كميات الماء والخميرة المطلوبة تؤثر بشكل مباشر في جودة رغيف الخبز حيث لا بد من القائمين على عمليات تصنيع الخبز من مراعاة العوامل المناخية التي تعرضت لها كميات الطحين خلال نقلها وتوزيعها وتخزينها حيث تحدّد نسبة الرطوبة في الطحين ما يحتاجه من كميات من الماء وأشار المدير العام إلى أنه لا يريد التدخل في عمل المخابز لكونه خارج اختصاصه ولا يريد تقويم عمل أحد منهم لكي لا يجوز رمي المسألة فقط على نوعية وجودة الدقيق التوموني ونقي جميع العناصر والعوامل الأخرى التي تحدّد جودة إنتاج رغيف الخبز. ويؤكد أن معظم الأفران لديها حالياً جودة عالية في إنتاج الرغيف سواء المخابز الحكومية أو الخاصة وأن هذا يشير بالعموم إلى جودة الدقيق التوموني الذي يتم تأمينه لهذه المخابز.

وبالإنتقال إلى أحد المعينين في إنتاج مادة الخبز في الوزارة بين أن هناك بعض المخابز والأفران الخاصة بلحا أصحابها إلى إنتاج خبز بمواصفات رديئة لتخفيف حجم المبيعات لديهم وبالتالي توفير جزء من كميات الدقيق التوموني لديهم وتجميعها وطرحها في الأسواق وفق الأسعار الراجحة لتتحقق أكبر قدر ممكن من الربح على حساب الدولة والمواطن. مبيناً أن الوزارة تعمل بكل طاقتها لمتابعة ومراقبة عمليات إنتاج مادة الخبز يومياً وجودة الرغيف وأن الوزارة تتشدّد في التعامل مع أي مخالفة أو أي مخبز يحاول التلاعب بكمية الطحين المخصصة له أو بنوعية وجودة الخبز والإنتاج لديه إضافة لمتابعة عمليات البيع والتأكد من سلامة الوزن، والأسعر، وياتي هذا التشدّد في سبب حجم الإنفاق الكبير الذي يصل لمليارات الليرات سنوياً من قبل الدولة لتأمين رغيف الخبز المناسب للمواطن وبأسعار مدعومة تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين.

# تجارة دمشق: إلغاء سياسة ترشيح الاستيراد لأنها لم تجد نفعاً

علي محمود سليمان

بين نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عماد البردان أن الإجراءات الأخيرة الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعطي مؤشرات إيجابية لضبط وتحسين حركة إجازات الاستيراد للمستوردين الذين كانوا يعانون معوقات القرار ٧٠٣. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح البردان أن قرار وزير الاقتصاد والتجارة بإلغاء العمل بالقرار ٧٠٣ وإصدار القرار رقم ٦٠١ بدلاً منه أعطى انطباعاً بالارتياح في الأوساط التجارية، حيث كانت الأغلبية العظمى من التجار المستوردين يشكون من القرار ٧٠٣ والمعوقات التي يتسبب بها، لافتاً إلى أن القرار الجديد ٦٠١ ما يزال بحاجة إلى بعض التفسيرات وخاصة لتأخيرة إمكانية تمويل إجازات الاستيراد كافة، وقد تسرب بأن السلع والمواد الموضوع على القائمة أ ستحظى بالتمويل بالدرجة الأولى. ولفت البردان إلى أن قرار تمويل إجازات الاستيراد عن طريق المصارف وضمّان استقرار سعر الصرف، وإن لتسهيل الإجراءات وضمّان استقرار سعر الصرف، ومع على الرغم من هذا التفاؤل ولكن هناك بعض المخاوف من عدم تمكن المصارف العاملة في سورية سواء المصارف العامة أو الخاصة من تمويل إجازات الاستيراد كافة لعدم امتلاكها للقطّع الأجنبي الكافي، إضافة إلى وجود صعوبات تتوق عملها لتأخيرة الحصار والعقوبات الخارجية، ومع ذلك فإن التعامل معها سيكون مريحاً بشكل أكبر لكونها تعتبر مؤسسات رسمية وقائمة لا يمكن أن تتلاعب بسعر الصرف، وجدّد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق دعواته إلى إلغاء سياسة ترشيح الاستيراد لكونها لم تجد نفعاً، كون أي بضاعة لا تتمتع بإجازة الاستيراد يتم إدخالها تهربياً وهذا يتسبب بخسارة الرسوم والضرائب التي كان يمكن تحصيلها من هذه البضائع لو دخلت

بالطرق النظامية، وأصبح واضحاً أن الأسواق رشدت نفسها بنفسها وأصبح التجار يعلمون المواد والسلع التي تحتاج إليها الأسواق والتي ستباع في ظل ظروف الأزمة، ومن المؤكد أنه لا يمكن لمستورد أن يقوم باستيراد سلعة لا يمكن تصريفها بالأسواق.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أيدي مائة قد أصدر القرار ٦٠١ والذي ينص في مواده على إخضاع استيراد البضائع والسلع كافة لإيداع مبلغ بالليرات السورية بنسبة ٢٥٪ من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة والموافقة مكوّنة استيراد وفق سعر الصرف المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص بتاريخ إيداع المبلغ لدى المصرف المرخص، على أن يتم إيداع المبلغ للمذكور في المادة ١ لدى أحد المصارف المرخصة العاملة في القطر بموجب كتاب من مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية أو ووائر منح الإجازات لدى هيئة

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيمة ٢,٥٤٨ مليار ليرة وذلك بما يشتمل على المواد الأولية الأساسية والوسيطة الداخلة في الصناعة الوطنية والمواد اللازمة للزراعة كالبيدور والأسمدة إضافة لبعض المواد المصنعة والخدائيات حاجة السوق المحلية، وأشار الظاهر إلى أنه من خلال عمل المديرية في تتبع واقع الاقتصاد الكلي والنتائج المحلي في المحافظة يتبين أن الظروف الراجحة أدت إلى تراجع مساهمة القطاعات الأساسية والإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي والحرفي في الناتج المحلي وكذلك انخفاض الناتج الحدي للمعاملن ما تسبب في التبدلات الحادة في مستويات الأسعار

## الوطن

أوضح مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في درعا خالد الظاهر أن تأمين مستلزمات عمل مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية من استثمارية وصناعية وتجارية وزراعية له الأولوية لكونه يسهم في استمرار عجلة الإنتاج وتشغيل اليد العاملة وتأمين احتياجات المواطن وخفض أسعارها في الأسواق. كما يساعد في ترشيح الاستثمار وتخفيف أعبائه، وفي هذا السياق منحت المديرية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ١٣٠ إجازة استيراد بقيمة ٣,٩٣٨ مليارات ليرة سورية كما منحت موافات استيراد من

# ٦,٤٨٦ مليارات مستوردات صناعة درعا

خفية أو غير ظاهرة، فأكل الثخين يكفي ثلاثة وأكيد أن الأحداث التي مرتنا بها أثبتت للجميع ذلك بشكل ملموس ما يستدعي من الأسر الحد من الهدر والإسراف عبر تغيير الكثير من العادات التي كانت سائدة قبل الأزمة حيث كان للعديد منها نغف استهلاكي معن يتناسب مع الدخل الجيد المتحقق لها وأحياناً حالة الرخاء التي كانت يعيشها بعضها وجزء من هذا النمط كان يتنصف بالإسراف والتبذير والامبالاة، لكن مع تبدل الظروف التي تعيشها في ظل حرب ظالمة وحصار جائش واستنزاف يومي مدخراتها بات من الضروري تدبير الأسر عبر خفض الإنفاق ووقف الهدر والإبغاد من الإسراف والتبذير.

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيمة ٢,٥٤٨ مليار ليرة وذلك بما يشتمل على المواد الأولية الأساسية والوسيطة الداخلة في الصناعة الوطنية والمواد اللازمة للزراعة كالبيدور والأسمدة إضافة لبعض المواد المصنعة والخدائيات حاجة السوق المحلية، وأشار الظاهر إلى أنه من خلال عمل المديرية في تتبع واقع الاقتصاد الكلي والنتائج المحلي في المحافظة يتبين أن الظروف الراجحة أدت إلى تراجع مساهمة القطاعات الأساسية والإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي والحرفي في الناتج المحلي وكذلك انخفاض الناتج الحدي للمعاملن ما تسبب في التبدلات الحادة في مستويات الأسعار